



Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(4)/4  
4 August 2005

ARABIC  
Original: ENGLISH

## اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الرابعة

نيروبي، ١٨-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

### الآلية العالمية

استعراض التقرير المتعلق بأنشطة الآلية العالمية وتقديم التوجيه لها  
عملاً بالفقرة ٥(د) من المادة ٢١، من الاتفاقية

#### مذكرة من الأمين التنفيذي

- ١- بناء على الفقرة ٥(د) من المادة ٢١ من الاتفاقية وعملاً بالمقررات ٢٤/م-١ و ٢٥/م-١ و ١٠/م-٣، يُطلب من المدير العام للآلية العالمية، أن يقدم إلى كل دورة عادية من دورات مؤتمر الأطراف، نيابة عن رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقريراً حول أنشطة الآلية العالمية يشمل ما يلي:
  - ١` عمليات وأنشطة الآلية العالمية، بما في ذلك فعالية أنشطتها في تعزيز تعبئة الموارد المالية الكبيرة وتوجيهها إلى البلدان النامية الأطراف المتأثرة؛
  - ٢` تقييم احتمالات توافر الأموال مستقبلاً لتنفيذ الاتفاقية، إضافة إلى تقييم السبل والوسائل الناجعة لتوفير هذه الأموال وتقديم المقترحات بشأنها؛
  - ٣` أنشطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وكذلك المنظمات الأخرى ذات الصلة في مجال دعم الآلية العالمية.
- ٢- وعلاوة على ذلك، حدّد عدد من المقررات الأخرى الصادرة عن مؤتمر الأطراف التزامات إضافية للآلية العالمية فيما يتعلق بإعداد التقارير:

١٠ أوصى مؤتمر الأطراف المدير العام للآلية العالمية، في مقرره ٩/م أ-٣، بإعداد تقارير عن أنشطة لجنة التيسير والمقررات المتخذة والنتائج المحرزة في تنفيذها.

١١ طلب مؤتمر الأطراف إلى المدير العام للآلية العالمية، في مقرره ٥/م أ-٦ المتعلق باستعراض سياسات الآلية العالمية وأساليبها التنفيذية وأنشطتها، إعداد تقارير عن التقدم المحرز في القيام بالأنشطة المنصوص عليها في المقرر.

١٢ طلب مؤتمر الأطراف إلى المدير العام للآلية العالمية (والأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر<sup>(١)</sup>)، في مقرره ٥/م أ-٣، أن يقوم، وفقاً لأحكام الاتفاقية، بمساعدة البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة، عند الطلب، في تيسير إرساء عمليات تشاورية بهدف التفاوض بشأن اتفاقات شراكة قائمة على برامج عمل وإبرامها. كما طُلب من إعداد تقارير عن دورهما في تيسير هذه العمليات وعن النتائج المحرزة.

١٣ طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة<sup>(٢)</sup> والآلية العالمية، في مقرره ٣/م أ-٦، في إطار خطة عمل الآلية، وضع وتنفيذ برنامج عمل مشترك لمدة سنتين، وتقديم تقرير إلى الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف يتضمن الدعم اللازم للبلدان النامية الأطراف المتأثرة والبلدان الأطراف الأخرى المشمولة بمرفقات الاتفاقية فيما يتصل بالتنفيذ الإقليمي، وكذلك استراتيجية مشتركة للتوعية والإعلام، وتكليف الآلية العالمية بالاضطلاع بمهام تعبئة الموارد بفعالية.

١٤ وقرر مؤتمر الأطراف، في مقرره ٢٩/م أ-٦، أن ينظر في دورته السابعة في التقدم الذي أحرزته جهات من بينها الآلية العالمية، في مضمار تعبئة الموارد المالية لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، ولا سيما برامج العمل الوطنية المتعلقة بمكافحة التصحر.

٣- وفي ضوء الفقرة ١(ب) من اختصاصات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، كما ترد في مرفق المقرر ١/م أ-٥، الذي ينص على أن تستعرض اللجنة بانتظام، في جملة أمور، سياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها، اقترح أن تنظر اللجنة في المسائل من ١٠ إلى ٤٠ أثناء دراستها للتقرير الذي تقدمه الآلية العالمية عن أنشطتها وتعدده عملاً بالفقرة ٥(د) من المادة ٢١ من الاتفاقية، بينما ينظر مؤتمر الأطراف في المسألة ٥٠ وفقاً لمقرره ٢٩/م أ-٦.

٤- ويرد تقرير المدير العام للآلية العالمية كما تلقاه الأمين التنفيذي مرفقاً بهذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

(١) ترد المعلومات المتعلقة بهذه المسألة، كما قدمها الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر، في الوثيقة

ICCD/CRIC(4)/2.

(٢) المرجع نفسه.

## تقرير المدير العام للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لكافة التصحر المقدم نيابة عن رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف

### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٧- ١	..... خلاصة
٥	١١- ٨	..... مقدمة
٦	٥٨- ١٢	..... أولاً- التقدم المحرز في التنفيذ: الإنجازات والخبرة المكتسبة منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف.....
٦	٤٧- ١٢	..... ألف- عمليات الآلية العالمية في مختلف المناطق.....
١٣	٥٠- ٤٨	..... باء- الإعلام والاتصال.....
١٣	٥٧- ٥١	..... جيم- إقامة الشبكات والشراكات على الصعيد العالمي.....
١٤	٥٨	..... دال- الاستنتاجات.....
١٤	٦٥- ٥٩	..... ثانياً- البيئة المتغيرة.....
١٤	٦٢- ٥٩	..... ألف- تطورات السياسات العامة على الصعيد الدولي.....
١٥	٦٤- ٦٣	..... باء- آثار تخصيص الموارد على الصعيد القطري.....
١٦	٦٥	..... جيم- الاستنتاجات.....
١٦	٩١- ٦٦	..... ثالثاً- الاستراتيجية الموحدة والنهج المعزز للمستقبل.....
١٦	٦٦	..... ألف- مقدمة.....
١٦	٧١- ٦٧	..... باء- تعزيز برنامج العمل الوطني.....
١٧	٧٧- ٧٢	..... جيم- إعادة النظر في تعميم منظور الاتفاقية.....
١٨	٨١- ٧٨	..... دال- دعم النهج المحلية لتمويل إدارة الأراضي على نحو مستدام في مناطق الأراضي القاحلة
١٩	٨٦- ٨٢	..... هاء- الدعم المنسق المقدم من أعضاء لجنة التيسير والمنظمات الشائبة.....
٢٠	٩٠- ٨٧	..... واو- شراكات المستقبل.....
٢١	٩١	..... زاي- الاستنتاجات.....
٢١	١٠٣- ٩٢	..... رابعاً- تعزيز تركيز عمليات الآلية العالمية.....
٢١	٩٢	..... ألف- مقدمة.....
٢١	٩٤- ٩٣	..... باء- الخصائص التنفيذية الأساسية.....
٢١	٩٣	..... ١- دعم البلدان الشريكة والتعاون على الصعيد الإقليمي.....
٢٢	٩٤	..... ٢- مجالات التركيز الاستراتيجية والمواضيعية.....
٢٥	١٠٢- ٩٥	..... جيم- الرصد والتقييم.....
٢٥	٩٦- ٩٥	..... ١- سياسة الجودة لدى الآلية العالمية.....
٢٥	٩٨- ٩٧	..... ٢- تعقب الإنجازات على الصعيد القطري.....
٢٥	٩٩	..... ٣- تحسين الأداء المؤسسي الشامل للآلية العالمية.....
٢٦	١٠٢-١٠٠	..... ٤- نظام الرصد والتقييم.....
٢٦	١٠٣	..... دال- الاستنتاجات.....

## خلاصة

- ١- خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، اضطلعت الآلية العالمية بولايتها المتمثلة في دعم الإجراءات المفضية إلى تعبئة وتوزيع قدر لا يستهان به من الموارد المالية. واهتدت عمليات الآلية العالمية باستراتيجيتها التنفيذية التي أقرها مؤتمر الأطراف (ICCD/COP(4)/4/Add.1(A)). وتبرز الاستراتيجية أهمية تكييف برامج العمل الوطنية مع الأطر الإنمائية الوطنية العامة وإقامة شراكات بين البلدان الأطراف المتقدمة والنامية.
- ٢- وساهم دعم الآلية العالمية لتعبئة الموارد بواسطة إقامة حوارات سياسية وشراكات في ما يلي: ١- تيسير إنشاء بيئة سياسية وتشريعية ومؤسسية ملائمة، و٢- النهوض بالإدارة، و٣- الاعتراف المشترك بالصلات المباشرة بين الفقر وتدهور البيئة، و٤- تعزيز التنسيق بين الوزارات بغية مواءمة السياسات بين قطاعات شتى، و٥- ضمان تخصيص المزيد من الموارد لإدارة الأراضي على نحو مستدام من طائفة واسعة من المصادر المحلية والدولية. وعلاوة على ذلك، قامت الآلية العالمية بتحسين خدماتها في مجال الاتصال والإعلام، وتوطيد تعاونها مع شركاء من داخل لجنة التيسير وخارجها، والتفاعل بنجاح مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. ويرد في الفصل الأول ملخص لعمليات الآلية العالمية.
- ٣- وتطرح النهج المتغيرة في تخصيص الموارد من أجل التنمية، كما يتجلى في مصادر من بينها توافق آراء مونتيري، تحديات لا بد من التصدي لها بنهج واستراتيجيات جديدة تدعم البلدان المتأثرة. ووضعت مؤسسات إنمائية متعددة الأطراف، من بينها البنك الدولي ومصارف إنمائية إقليمية، فضلاً عن وكالات مانحة ثنائية سياسات وإجراءات جديدة في مجال تخصيص الموارد، ويتجلى ذلك على الصعيد المحلي في زيادة التركيز على تحكم البلدان في سياساتها. ويتيح الاتجاه المين بإيجاز في الفصل الثاني للبلدان الشريكة فرصاً لإدماج المسائل المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر في البرامج الإنمائية العامة كورقات استراتيجية مكافحة الفقر.
- ٤- وتمثل استجابة الآلية العالمية لهذا الاتجاه في اتباع استراتيجية موحدة ونهج معزز إزاء تعبئة الموارد فيما يتصل بعناصر جوهرية من قبيل عمليات برامج العمل الوطنية، ودعم إدماج الصكوك الشاملة المتعلقة بالتمويل الوطني، وتيسير الشراكات. ولا بد أن تكون تعبئة الموارد المالية أكثر شمولاً وأن يُؤخذ في الاعتبار إنشاء بيئة ملائمة للاستثمار وتمويل إدارة الأراضي على نحو مستدام. وسيتم تحسين استراتيجية الآلية العالمية ونهجها، كما وردا في الفصل الثالث، استناداً إلى مداوات مؤتمر الأطراف وسيشكّلان أساس خطة عمل الآلية العالمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.
- ٥- وسيؤثر النهج المعزز والاستراتيجية الموحدة للآلية العالمية المزعم اتباعهما على عمليات الآلية. وستقوم الآلية العالمية على نحو متسق بتخصيص المزيد من الموارد البشرية والمالية لأنشطة أهدافها محددة بشكل أفضل. وستعمل الآلية العالمية في هذا الصدد على توضيح وتدعيم أنماط التعاون، خاصة مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر وغيرها من المنظمات الأعضاء في لجنة التيسير، بغية زيادة أوجه التآزر والإجراءات المتعلقة بدعم البلدان النامية مستقبلاً.
- ٦- وكما ترد الإشارة إلى ذلك بإيجاز في الفصل الرابع، ستنفذ الأعمال الرئيسية للآلية العالمية بثلاثة أنواع من التدخلات: ١- تقديم الدعم طويل المدى إلى البلدان الشريكة التي يهملها الأمر، و٢- التدخلات

الاستراتيجية صغيرة النطاق على المستوى الوطني والإقليمي، و`٣` التعاون في العمليات الإقليمية لدعم التنسيق والعمل السياسي على غرار "تيرأفريكا".

٧- وستقوم الآلية العالمية علاوة على أعمالها الرئيسية، بتعزيز أنشطتها الموضوعية والاستراتيجية، قصد تدعيم دورها كوسيط في نقل المعلومات والمعارف بهدف الزيادة من تأثير تدخلاتها. غير أن الآلية العالمية ستحافظ على دورها كهيئة تيسير، وهو ما يعني أنهما لن تتزود بخبرة داخلية عميقة، وإنما ستوفر الخدمات ذات الصلة من مصادر خارج الآلية. وهذه الأنشطة سوف تدعم وتنشئ أوجه تآزر مع الأعمال الرئيسية للآلية العالمية وتزيد على هذا النحو من تحسين خدماتها المقدمة إلى البلدان الشريكة. وسيدير نظام رصد وتقييم فعال وسياسة جديدة للنوعية تدخلات الآلية العالمية في المستقبل.

### مقدمة

٨- تدعى الآلية العالمية باعتبارها إحدى الهيئات الفرعية للاتفاقية، وفقاً للنظام الداخلي لاتفاقية مكافحة التصحر (ICCD/COP(1)/11)، إلى تقديم تقارير عن عملها إلى مؤتمر الأطراف. ويتضمن هذا التقرير الذي سيقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته السابعة المزمع عقدها في نيروبي في كينيا في الفترة ما بين ١٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجزا لأنشطة الآلية العالمية منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف.

٩- واسترشدت الآلية العالمية بمقررات مؤتمر الأطراف وتوصياته وعمليتي تقييم خارجيتين أجريتا في عام ٢٠٠٣. وبينت هذه الإسهامات التي وجهت عمل الآلية العالمية في جملة أمور أن الآلية العالمية تحتاج، في أداء ولايتها في ما يتعلق بتعبئة الموارد المالية، إلى العمل في إطار الشراكة مع طائفة واسعة من الهيئات والشركاء على جميع المستويات.

١٠- ويقوم النهج المعزز للآلية العالمية واستراتيجيتها الموحدة للمستقبل على الولاية التي أنطتها بها الاتفاقية وعلى مقررات مؤتمر الأطراف السابقة. وبناء عليه، سيتمثل أساس تدخلات الآلية العالمية في التركيز القطري والتعاون الوثيق مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والمنظمات الأعضاء في لجنة التيسير التابعة لها والوكالات المانحة الثنائية. غير أن تغييراً ضرورياً في تركيز الآلية العالمية سيكون له تأثير على عملها فيما يتصل بمواصلة تقديم خدمات قيمة إلى البلدان الشريكة على المستوى الإقليمي أيضاً.

١١- وستمثل استجابة الآلية العالمية في تدعيم التزاماتها طويلة المدى إزاء البلدان الشريكة المعنية وزيادة دعمها لتحليل وتوليف عمليات تنفيذ الاتفاقية وتطبيق صكوك من قبيل برامج العمل الوطنية والمسائل الاستراتيجية ذات الصلة. وستعمل الآلية العالمية على تكييف خدماتها وتحسينها بواسطة محاور تركيز موضوعية إضافية كصكوك التمويل، وتطوير التجارة والأسواق، وخدمات النظم البيئية والحراجة، والتعليم العام. وستقوم الآلية العالمية، علاوة على ذلك، بتوطيد تعاونها مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بتدعيم الشركات بين القطاعين العام والخاص ودعم أوجه التفاعل الجديدة مع المنظمات غير الحكومية.

## أولاً- التقدم المحرز في التنفيذ: الإنجازات والخبرة المكتسبة منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف

### ألف - عمليات الآلية العالمية في مختلف المناطق

١٢ - يستغير نهج الآلية العالمية وعملياتها باستمرار، استناداً إلى الخبرة، على نحو يعكس تغيرات البيئتين الوطنية والدولية اللتين تعمل فيهما. وتدعم الآلية العالمية، وفقاً لولايتها، برامج عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وتسترشد عمليات الآلية العالمية باستراتيجيتها التنفيذية التي أقرها مؤتمر الأطراف (ICCD/COP(4)/4/Add.1(A))، والتي تبرز أهمية تكييف برامج العمل الوطنية مع الأطر الإنمائية الوطنية العامة وإقامة شراكات بين البلدان الأطراف المتقدمة والنامية.

١٣ - واستخدمت الآلية العالمية برامج العملية الوطنية كوسيلة لإشراك طائفة واسعة من أصحاب المصالح في حوار سياسي. ونجحت الآلية، بمعونة مؤسسات التنسيق الوطنية التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر، في إقامة شراكة تشمل وزارات تقنية كوزارات الإعلام والبيئة والصحة والتنمية الاجتماعية ووزارات غير تقنية كوزارات المالية والتخطيط والتعاون الخارجي. وساهمت الحوارات والشراكات في ما يلي: تيسير إقامة بيئة سياسية وتشريعية ومؤسسية ملائمة؛ و النهوض بالإدارة؛ و الاعتراف المشترك بالصلوات المباشرة بين الفقر وتدهور البيئة؛ و تعزيز التنسيق بين الوزارات بغية مواءمة السياسات بين قطاعات شتى؛ و ضمان تخصيص المزيد من الموارد لإدارة الأراضي على نحو مستدام من طائفة واسعة من المصادر المحلية والدولية.

### شمال أفريقيا

١٤ - بعد أن قامت تونس بإدراج برنامج عملها الوطني في المخطط العاشر للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، أدت خطة تمويل برنامج العمل الوطني التي وضعها كل من تونس والآلية العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة التعاون التقني الألماني إلى استثمارات في شكل منح تناهز قيمتها ١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وقروض بقيمة ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل مشاريع خطة العمل الوطنية. وعلاوة على ذلك، اشتركت الهيئة العالمية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تمويل وإنشاء مشروع في إطار صندوق إنشاء المشاريع - باء التابع لمرفق البيئة العالمية، ويقترح هذا المشروع حزمة تمويل بمقدار ٢٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة منها منحة بمقدار ٥ ملايين من الدولارات من مرفق البيئة العالمية. ووافق المرفق على إدراج المشروع في مجموعة المشاريع قيد الإنجاز.

١٥ - وبمعمونة الحكومة التونسية وشركاء الآلية العالمية، بدأت مرحلة جديدة من مراحل برنامج العمل الوطني في مطلع عام ٢٠٠٥، وتهدف هذه المرحلة إلى تدعيم عملية الإدماج التي خُتمت في المرحلة الأولى وإلى اعتماد عملية من شأنها أن تكفل إدراج الاحتياجات المحلية في عملية التخطيط العادية. ويشمل ذلك صياغة برامج عمل دون إقليمية على مستوى المقاطعات من شأنها أن تشكل وسائل لربط المسائل المحلية لتدهور الأراضي وأن تسهل إدماجها في المخطط الوطني العاشر للتنمية الاجتماعية الاقتصادية (٢٠٠٦-٢٠١١).

١٦- وقدمت حافظة المشاريع ذات الأولوية في برنامج العمل المغربي في منتدى لشراكة التمويل القطري عُقد في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقدم ثلاثة وخمسون مشروعاً إلى الشركاء الإنمائيين. ونتيجة لذلك، تعهدت إسبانيا بدعم مشروع بقيمة ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، اشتركت الآلية العالمية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في وضع مشروع في إطار صندوق إنشاء المشاريع - باء التابع لمرفق البيئة العالمية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بحزمة تمويل قيمتها ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من بينها منح بمقدار ٦ ملايين من الدولارات. ووافق مرفق البيئة العالمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ على إدراج المشروع في مجموعة المشاريع قيد الإنجاز.

١٧- وعلى المستوى دون الإقليمي، ركز دعم الآلية العالمية لبرنامج العمل دون الإقليمي لاتحاد المغرب العربي على تعزيز مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ برنامج العمل الوطني، وساهمت الآلية في تعبئة ٧٥٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بواسطة برنامج التعاون الموسع التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

#### أفريقيا الغربية والوسطى

١٨- تلقت ثمانية بلدان من أصل ١٣ بلداً، في أفريقيا الغربية، دعماً تقنياً و/أو مالياً من الآلية العالمية لتنفيذ إجراءات تؤدي إلى تعبئة الموارد. وفي بنن وبوركينا فاسو وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وغانا ومالي وموريتانيا والنيجر، ركز تدخل الآلية العالمية على الشراكة الوطنية وإدراج برنامج العمل الوطني في الأطر الإنمائية الوطنية. وأدى ذلك إلى تدعيم إعداد برنامج تنفيذي بقيادة البلدان. وتشمل الإنجازات في حملة أمور: في بوركينا فاسو (أ) اتفاق أغلبية أصحاب المصالح بشأن البرنامج التنفيذي وإدماجه في برنامج العمل الثلاثي السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٦) في إطار ورقة استراتيجية مكافحة الفقر؛ وفي السنغال (ب) إقامة شراكات مالية قطرية؛ و(ج) تأمين التمويل لمشروعين، و(د) الدعم السياسي الفعال لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر والتوعية بذلك؛ و(هـ) تخصيص أموال من الميزانية الوطنية لدعم تنفيذ الاتفاقية؛ وفي موريتانيا (و) تقديم مشروع برنامج تنفيذي كمي توافقت عليه الحكومة؛ وفي توغو (ز) تمويل التعاون بين الآلية العالمية ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مما أدى إلى النجاح في تنفيذ أربعة مشاريع نموذجية في إطار برنامج التبادل والتدريب الخاص بالمجتمعات المحلية، وإقامة شراكات وإدماج أهداف الاتفاقية في الأطر الإنمائية؛ وفي بنن (ح) التعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل في مجال إدماج منذ مطلع عام ٢٠٠٥؛ وفي النيجر (ط) المساهمة في إنشاء صندوق وطني للبيئة والتصحر والتحضير لاجتماع تشاوري للمناخين بشأن البيئة والتصحر. وفي سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو، دعمت الآلية العالمية وضع برنامج العمل الوطني بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية والشركاء المحليين.

١٩- وفي بوركينا فاسو، ساهمت منحة أولية بمقدار ١٣٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في مبلغ قدره ١٧٥ مليون دولار من دولارات المتحدة، في إطار ورقة استراتيجية مكافحة الفقر، لبرنامج عمل ثلاثي السنوات يشمل طائفة واسعة من الأنشطة ذات الصلة بالتصحر. وعلاوة على ذلك، يُتوقع أن تتطلب الشراكة الرائدة القطرية التي سيمولها مرفق البيئة العالمية ويشارك في قيادتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تخصيص ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة، دون حساب المبلغ المرصود بالفعل ومقداره ٥٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ مشروع الشراكة الرائدة القطرية في إطار صندوق إنشاء المشاريع - باء.

٢٠- وعلى المستوى دون الإقليمي، أقيم تعاون فعلي مع مؤسسات دون إقليمية من بينها: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وأنشئ صندوق المرفق دون الإقليمي الذي تستضيفه اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. واستفادت بلدان بالفعل من دعمه المالي والتقني. وسيدعم صندوق المرفق دون الإقليمي أيضا منظمات غير حكومية من غرب أفريقيا في وضع برامج عملها الاستراتيجية دون الإقليمية وفي إقامة الشراكات والشبكات مع جهات من بينها منظمات غير حكومية من بلدان متقدمة.

٢١- وفي وسط أفريقيا، دعمت الآلية العالمية تنظيم حلقة عمل في ليرفيل في غابون في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣ بالتعاون مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وقدم دعم مالي إلى مؤتمر الوزراء المعنية بالغابات في وسط أفريقيا نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن طريق صندوق المرفق دون الإقليمي قصد الشروع في صياغة برنامج عمل دون إقليمي. وإجمالاً، فاق التمويل الذي تمت تعبئته لعمليات برامج العمل الوطنية في المنطقة ١,٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة دون حساب المساعدة التقنية المقدمة.

#### شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٢٢- قدمت الآلية العالمية، في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تمويلاً حفزياً يناهز ١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة قصد تيسير الأنشطة الهامة الميمنة أدناه.

٢٣- وتدعم الآلية العالمية أنغولا فيما يتعلق بصياغة برنامج عملها الوطني وإدماجه في الأطر الإنمائية العامة للبلد كورقة استراتيجية الحد من الفقر. وفي إطار العمل عن كثب مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، سيجري عكس بواعث قلق اتفاقية مكافحة التصحر في ورقة أنغولا القطرية المتعلقة بالاستراتيجيات والإمكانات، وهي الآن قيد الصياغة. وستراعي الورقة تهديد تدهور الأراضي للإنتاج الزراعي والتخفيف من حدة الفقر وتقترح تدابير للتصدي لهذا الخطر في برامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مستقبلاً.

٢٤- وما زال إدماج برامج العمل الوطنية المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر في الأطر الإنمائية والتخطيطية الوطنية، كاستراتيجيات الحد من الفقر، يشكل أساس عمل الآلية العالمية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقدمت منح إلى خمسة بلدان - هي إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وتزانيا وكينيا - لمساعدتها على إدماج برامج عملها الوطنية في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر وفي السياسات والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة، وكذلك لإقامة شراكات من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية.

٢٥- وبقيادة الحكومة، تعمل الآلية العالمية على دعم إثيوبيا قصد إدماج برنامج عملها الوطني في برنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر. ويحظى البلد بدعم من أجل إعداد خطة استثمار خمسية كجزء من عملية الإدماج في برنامج التنمية المستدامة ومكافحة الفقر. وأوجه تفاعل الآلية العالمية مع حكومة النرويج، وهي شريك إثيوبيا الرئيسي، ومع شركاء إنمائيين آخرين تحفز الدعم المقدم لتنفيذ برنامج العمل الوطني على نحو أكثر شمولاً واتساقاً وتناسقاً.



٢٦- وتدعم الآلية العالمية إريتريا قصد إدماج برنامج عملها الوطني في ورقة استراتيجية مكافحة الفقر بينما تعمل حالياً مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على ضمان اعتراف ورقة إريتريا القطرية المتعلقة بالاستراتيجيات والإمكانات بالخطر الذي يشكله تدهور الأراضي على الإنتاجية الزراعية وجهود التخفيف من حدة الفقر.

٢٧- وفي تزانيا، تناقش الآلية العالمية مع البنك الدولي تقديم المزيد من الدعم لعملية الإدماج عن طريق صندوق الاستئمان الدائم. وحُدثت الموارد التي تحتاجها تزانيا في إطار هذا الصندوق استناداً إلى عمل الآلية العالمية في البلد.

٢٨- وحظيت حكومة أوغندا بدعم في سبيل إدماج برنامج عملها الوطني في خطة عمل القضاء على الفقر وجعله ضمن أولوياتها. واليوم أثبتت عملية الإدماج التي تقوم بها أوغندا نجاحها وتتيح الآن أساساً متيناً للاستثمارات المتعلقة بإدارة الأراضي على نحو مستدام. وفي أعقاب عملية الإدماج، بدأ عدد ملحوظ من المشاريع والبرامج التي تعالج بواعث قلق اتفاقية مكافحة التصحر يظهر في إطار برنامج تحديث الزراعة، وهو برنامج دعم متعدد المانحين يرمي إلى دعم النمو والتخفيف من حدة الفقر في أوغندا.

٢٩- وفي كينيا، توفر استراتيجية الانتعاش الاقتصادي المتعلقة بإنشاء الثروة واستحداث الوظائف مدخلاً استراتيجياً لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج العمل الوطني. وتتيح الاستراتيجية، وهي بمثابة ورقة استراتيجية مكافحة الفقر في كينيا، أساساً متيناً للدعم الذي يقدمه المانحون لا سيما بحكم تركيز مجتمع المانحين بصفة أكبر على التكيف وتنسيق المعونة. وتقدم الآلية العالمية التوجيه إلى السلطة الوطنية المعنية بإدارة البيئة لمساعدتها على تجسيد برنامج العمل الوطني في استثمارات ملموسة في إطار استراتيجية الانتعاش الاقتصادي.

٣٠- وتلقى غانا الدعم في سبيل إدماج برنامج عملها الوطني في ورقة استراتيجية مكافحة الفقر. وفي سياق هذه العملية، نظمت الآلية العالمية مع الشركاء الأساسيين اجتماعاً تشاورياً لمناقشة التنسيق بين أصحاب المصالح وزيادة الموارد لتنفيذ برنامج العمل الوطني.

٣١- وقُدمت منحتان إلى أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتسنى، بفضل هذا الدعم، إنشاء مرفق دعم إقليمي للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي الذي تشرف عليه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويعمل مرفق الدعم دون الإقليمي على إقامة صلات تكمل أنشطة الدول الأعضاء على المستوى المحلي. كما قُدمت منحة إلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر بغية إنشاء شبكة البرامج المواضيعية الإقليمية الخاصة بالطاقة المتجددة (البرنامج المواضيعي ٥). وأنشئ للبرنامج المواضيعي ٥، بدعم من الآلية العالمية، موقع على الإنترنت وقرص مدمج مقروء. وعلاوة على ذلك، أعدت خطة عمل خمسية وثلاثة مقترحات مشاريع.

٣٢- وتقوم الآلية العالمية بدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في كينيا وجنوب أفريقيا. وأفضت النتائج المشجعة التي خلصت إليها دراسات قامت بها الآلية العالمية وحكومتا جنوب أفريقيا وكينيا إلى إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدين بصفة رسمية. وأقام نائب رئيس كينيا، في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، أول شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل مكافحة التصحر. وأقامت جنوب أفريقيا شراكة مع القطاع الخاص في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ووقع اتفاق من أجل تخصيص ٥٠٠ مليون راند لدعم مبادرات الطاقة المتجددة في إطار برنامج العمل الوطني.

٣٣- وحظي الإقليم الفرعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالدعم من أجل إنشاء آلية أكثر فعالية للعمل مع المنظمات غير الحكومية، وذلك بفتح شباك للمنظمات غير الحكومية في إطار مرفق الدعم دون الإقليمي التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. كما قدم الدعم إلى إثيوبيا بالتعاون مع إحدى المنظمات غير الحكومية قصد اختبار نهج مجتمعي لمعالجة استصلاح الأراضي الرطبة والمستجمعات.

#### آسيا والمحيط الهادئ

٣٤- ازداد عدد أعضاء اتفاق الشراكة الاستراتيجية من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في بلدان آسيا الوسطى، منذ إبرامه؛ ويتألف حاليا من الآلية العالمية ومصرف التنمية الآسيوي والوكالة الكندية للتنمية الدولية ومشروع اتفاقية مكافحة التصحر التابع للوكالة الألمانية للمساعدة التقنية والمؤسسة السويسرية للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتمثل مبادرة جديدة هامة قامت بها بلدان وسط آسيا، بقيادة مصرف التنمية الآسيوي، في مبادرة بلدان وسط آسيا لإدارة الأراضي في إطار الشراكة الرائدة القطرية التي أقرها مرفق البيئة العالمية.

٣٥- وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قامت الآلية العالمية بمعية مصرف التنمية الآسيوي ومشروع اتفاقية مكافحة التصحر التابع للوكالة الألمانية للمساعدة التقنية ببعثة إلى بلدان وسط آسيا وأجرت مشاورات مستفيضة فيما يتعلق بتطوير مبادرة بلدان وسط آسيا لإدارة الأراضي. وجرى تمحيص فكرة مبادرة بلدان وسط آسيا لإدارة الأراضي خلال سلسلة من الاجتماعات التشاورية التي مولها مصرف التنمية الآسيوي والآلية العالمية وتحقق توافق في الآراء بشأن رؤيتها الاستراتيجية.

٣٦- وستنفذ مبادرة بلدان وسط آسيا لإدارة الأراضي على مدى عشر سنوات (٢٠٠٥-٢٠١٤) وستدعم مجموعة من الأنشطة المرحلية ذات الأولوية التي سترد في الأطر البرنامجية الوطنية الجاري وضعها. وستشمل الأنشطة: ١- تدعيم الأطر السياسية والتشريعية والمؤسسية الملائمة لتطبيق إدارة الأراضي على نحو مستدام، و٢- بناء قدرات المؤسسات الرئيسية، و٣- تحديد الاستثمارات ذات الأولوية والمساعدة التقنية.

٣٧- وتهدف مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي إلى تعبئة ٧٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى ١٠ سنوات من البلدان ومرفق البيئة العالمي ومصادر ثنائية ومتعددة الأطراف. ويشمل التمويل المرصود حاليا لتنفيذ البرامج على التوالي ٤٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الموارد البرنامجية لمصرف التنمية الآسيوي على مدى ١٠ سنوات، و٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من عملية التجديد الثالثة لموارد مرفق البيئة العالمية. ووافقت أمانة مرفق البيئة العالمية على تطبيق مبادرة صندوق إنشاء المشاريع - باء في مطلع عام ٢٠٠٥، ووفرت ٧٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وبلغ التمويل المشترك من بلدان آسيا الوسطى ومصرف التنمية الآسيوي والآلية العالمية ومصادر أخرى ١,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وانطلقت مرحلة تصميم المشروع في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ومن المزمع تقديم المشروع كاملا إلى مجلس مرفق البيئة العالمية في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦.

٣٨- وفي عام ٢٠٠٤، أبرمت الآلية العالمية اتفاقاً مع حكومة الأردن قصد وضع استراتيجية لتعبئة الموارد لتنفيذ برنامج العمل الوطني. ولمباشرة هذه العملية اشتركت الآلية العالمية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تمويل ووضع مقترح يتصل بصندوق إنشاء المشاريع - بآء في إطار البرنامج التنفيذي ١٥ لمرفق البيئة العالمية. ويرمي المشروع إلى تعزيز خدمات النظام البيئي والنهوض بالأطر السياسية والتنظيمية والمؤسسية الملائمة. ووافقت أمانة مرفق البيئة العالمية على المقترح وقدمت ٣٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمباشرة مرحلة التصميم؛ وبلغ التمويل المشترك من الحكومة والآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصادر أخرى ما مجموعه ٣٣٥.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويبلغ مجموع التمويل المتوقع لهذا المشروع ٣٩,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة منها منحة من مرفق البيئة العالمية بمقدار ٦,٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. وسيشكل مشروع مرفق البيئة العالمية إسهاماً لا يستهان به في استراتيجية تعبئة الموارد الجاري وضعها.

٣٩- واستناداً إلى خبرة الآلية العالمية في الإدماج وتعبئة الموارد، يجري إعداد مبادرة لبناء القدرات في إطار البرنامج الإقليمي لتنمية الأراضي الجافة في غرب آسيا وشمال أفريقيا. وترمي المبادرة إلى تعزيز قدرة أصحاب المصالح الوطنيين على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ويمول هذه المبادرة مؤسسة التنمية السويسرية وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط.

#### أمريكا اللاتينية والكاربي

٤٠- ما فتئت الآلية العالمية تدعم تنفيذ برنامج العمل الوطني في بيرو عن طريق: ١- تعبئة موارد مالية بمقدار يناهز ٨٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من الصندوق الاستئماني لمبادلة الديون بين بيرو وإيطاليا بغية إنشاء مشروع يتفق وأولويات برنامج العمل الوطني، و٢- إقامة شراكة مالية قطرية ترمي إلى تعزيز التوافق البرنامجي. وبغية تدعيم عملية التمويل الوطنية، ساهمت الآلية العالمية في إنشاء صندوق وطني للتصحر تموله حكومة هولندا.

٤١- وقامت الآلية في إطار التعاون الوثيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحكومة الأرجنتين بإدماج أولويات اتفاقية مكافحة التصحر في عمليات الصندوق الدولية للتنمية الزراعية في البلد. وفي عام ٢٠٠٤، وافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على حافظة إقراض بقيمة ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بغية القيام على نحو مباشر بدعم اتفاقية مكافحة التصحر والتنمية الريفية في منطقة باتاغونيا. وقامت الآلية العالمية، في إطار شراكة مع إيطاليا، بتعبئة ١٥٠.٠٠٠ يورو لإنشاء مشروع بقيمة ٣,٥ ملايين يورو لإقليم الوسط الغربي.

٤٢- ونجحت خطة العمل الحدودية في الجمهورية الدومينيكية، بدعم من الآلية العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة في إدماج أولويات اتفاقية مكافحة التصحر في: ١- الأطر السياسية والمؤسسية الوطنية بواسطة إنشاء فريق عمل مشترك بين المؤسسات يشمل الوزارات (من بينها وزارة التخطيط والمالية)، ووكالات التعاون الدولي كمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والآلية العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكندية للتنمية الدولية والوكالة الألمانية للمساعدة التقنية والمجتمع المدني المنظم، و٢- المشاريع العابرة للحدود التي يمولها التعاون الثنائي بين كندا وألمانيا كي تشكل خط أساس لمشروع كامل بين دولتين في إطار البرنامج التنفيذي ١٥ لمرفق البيئة العالمية.

٤٣- وأدى الدعم الحفزي الذي تقدمه الآلية العالمية لهايتي إلى إقامة شراكة رسمية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للمساعدة التقنية ومنظمة الأغذية والزراعة الآلية العالمية، وكانت هذه الشراكة عنصراً حاسماً في إدماج اتفاقية مكافحة التصحر كأولوية رقم ٢ لبرنامج البيئة التابع لإطار التعاون المؤقت. ونتيجة لذلك، أعربت المفوضية الأوروبية وهيئات التعاون الإسباني والكندي عن اهتمامها بدعم الشراكة.

٤٤- ودعمت الآلية العالمية حواراً سياسياً رفيع المستوى يؤدي إلى تدعيم الأطر التنظيمية والمؤسسية في المكسيك بواسطة مبادرة تنسيق السياسات العامة. ونتيجة لذلك، جرى سن واعتماد قانون فدرالي يتعلق بالتنمية الريفية المستدامة ينص على إنشاء نظام وطني لمكافحة التصحر. وفي إطار مشروع تنسيق السياسات العامة، أدى التعاون بين الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المكسيك (في إطار قانون التنمية الريفية المستدامة) إلى زيادة المخصصات المالية من الميزانية المحلية، وهو ما أدى تباعاً إلى ترشيد الدعم الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى المكسيك والبالغ مقداره ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٤٥- ولدعم دول الكاريبي النامية الجزرية الصغيرة، قامت الآلية العالمية، في إطار التعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتيسير إنشاء مبادرة شراكة بشأن إدارة الأراضي على نحو مستدام، يشارك فيها أيضاً كل من منظمة الأغذية والزراعة وأمانة الجماعة الكاريبية وجامعة غرب الأنديز والمجتمع المدني (الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر) والوكالة الألمانية للتعاون التقني ودول الكاريبي النامية الجزرية الصغيرة.

٤٦- ويُمكن إبراز التكامل بين الآلية العالمية ووكالات مرفق البيئة العالمية بواسطة المبادرات التالية التي نجحت في الانضمام إلى مجموعة المشاريع قيد الإنجاز التي يُعنى بها المرفق: (أ) ساهم مرفق البيئة العالمية بمبلغ ٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في مشروع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في شمال شرقي البرازيل، و(ب) نُفذت، في فنزويلا، مبادرة قيمتها ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة فيما يتصل بمشروع "PROSALAF" التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، و(ج) قدمت الآلية العالمية، في الأرجنتين، دعماً حفزياً لإنجاز مشروع تابع لمرفق البيئة العالمية في منطقة باتاغونيا، قيمته ٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تكملة لحافظة المشاريع الجديدة التي خصصها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للمنطقة، و(د) دعمت الآلية العالمية، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وضع مشروع كامل لمرفق البيئة العالمية في منطقة الغران تشاكو أميريكانو قيمته ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. وفي إطار التكامل مع مبادرة مرفق البيئة العالمية، ساهمت الآلية العالمية في تعبئة ٣٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من لجنة البلدان الأمريكية للتعاون والتنمية، و(هـ) تدعم الآلية العالمية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إنجاز مشروع بقيمة ٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في المنطقة دون الإقليمية لبلدان الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، و(و) تدعم الآلية العالمية مباشرة، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التدريب والبحث في مجال الزراعة الاستوائية، أنشطة تتعلق بمشروع مشترك بين ثلاث دول في إطار البرنامج التنفيذي ١٥ في خليج فونسيكا (السلفادور ونيكاراغوا وهندوراس).

٤٧- واستكشفت الآلية العالمية إمكانات تعبئة الموارد عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومنها على سبيل المثال ما يلي: ١٠٠ مبادرة في إطار الشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترمي إلى تعزيز عملية تشاورية بين أصحاب المصالح في برنامج العمل دون الإقليمي الخاص بمنطقة بونا

وشركات التعدين التي تنفذ عمليات في المنطقة، و٢٠ قيام الآلية العالمية، بالتعاون مع عدة شركاء (منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الألمانية للمساعدة التقنية ومنظمة الدول الأمريكية ومؤسسة إيكوسيكوربيتيز ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) بدعم إدماج آليات التعويض عن خدمات النظم البيئية في تنفيذ برنامج العمل الوطني بواسطة آليات التمويل المختلفة كصناديق إدارة الكربون التابعة للبنك الدولي في نيكاراغوا وفي المنطقة الحدودية بين بيرو وإكوادور.

#### باء - الإعلام والاتصال

٤٨ - تعمل الآلية العالمية مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر وأعضاء آخرين في الاتفاقية الإطارية، على وضع استراتيجية إعلام وتوعية تشمل مبادرات وتظاهرات للاحتفال في عام ٢٠٠٦ بالسنة الدولية للصحاري والتصحر (المقرر ٣/م أ-٦). وتندرج هذه العملية في إطار المحادثات المتعلقة بتكثيف التعاون على جميع الأصعدة على أساس برنامج العمل المشترك.

٤٩ - وفي عام ٢٠٠٤، خضع جهاز المعلومات المالية الخاص بتدهور الأراضي الذي وضعته الآلية العالمية في عام ١٩٩٩ لعملية تحديث تقني. وبات يتضمن حالياً ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ سجل يجيل بعضها إلى بعض، بما في ذلك قرابة ٥ ٥٠٠ مشروع و١ ٧٠٠ تقرير أو إصدار بخصوص تنفيذ الاتفاقية فضلاً عن أكثر من ٤٠٠ نبذة عن المنظمات الممولة. ويوفر جهاز المعلومات المالية الخاص بتدهور الأراضي تحليلاً مفصلاً لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التمويلية باستخدام بيانات معالم ريو التي تتيحها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبين استقصاء للمشاركين في جهاز المعلومات المالية أجرت الآلية العالمية مؤخراً بوضوح أن موثوقية البيانات المالية يمكن أن تستفيد إلى حد كبير من تحسين إعداد التقارير الوطنية. وإذا استعملت معالم ريو على نحو أكثر اتساقاً، ستغدو البيانات المالية الثنائية ومتعددة الأطراف أكثر شمولاً.

٥٠ - وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، سجل موقع صفحة الآلية العالمية على الإنترنت ارتفاعاً بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الزوار الذي يتراوح بين متوسط ١٢ ٠٠٠ و١٨ ٠٠٠ زائر شهرياً مما يزيد على ١٤٠ بلداً من جميع أنحاء العالم. ويبين ذلك بوضوح أهمية وجود قاعدة معلومات ملائمة للمستخدم على شبكة الإنترنت.

#### جيم - إقامة الشبكات والشراكات على الصعيد العالمي

٥١ - نظراً للقدرة المحدودة التي تتسم بها الآلية العالمية من حيث الموارد البشرية وطبيعة مهمتها، تشكل إقامة الشبكات والشراكات عنصراً لا غنى عنه لزيادة التأثير إلى أقصى حد. ولهذا الغرض، تتعاون الآلية العالمية مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمات غير حكومية ومع القطاع الخاص.

٥٢ - وكان للآلية العالمية تعاون وثيق مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر بالاستناد إلى برنامج العمل المشترك، الذي بات مستخدماً على نحو متنام كإدارة فعالة ومشتركة، لا سيما لدعم وضع برامج العمل الوطنية وتنفيذها في معظم البلدان التي تستهدفها تدخلات الآلية العالمية. وإبان ذلك، لا بد من ختم النقاشات المتعلقة بأنماط التعاون وتوزيع الأدوار على جميع مستويات أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بغية تركيز برنامج العمل المشترك على التدخلات الهادفة بالاستفادة من الميزات النسبية لأمانة الاتفاقية والآلية العالمية.

٥٣- وبخصوص الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أنشئ فريق استشاري للآلية العالمية، يرأسه مساعد رئيس شعبة إدارة المشاريع، يُعنى بالتفاعل والتعاون بين الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مما أدى إلى تعاون أكثر منهجية وانتظاماً. ويعمل كل من الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية حالياً معاً في بلدان في جميع المناطق.

٥٤- ويعمل مرفق البيئة العالمية ووكالاته المسؤولة عن التنفيذ، منذ القرار المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ من أجل تحديد تدهور الأراضي كأحد مجالات تركيزه، مع الآلية العالمية في إطار التكامل، بغية تحقيق أهداف مشتركة فيما يخص زيادة التمويل الحفزي وإقامة الشراكات والإدماج، وهو ما يدعمه نهج الشراكات الرائدة القطرية.

٥٥- ومنذ عام ٢٠٠٠، تدعم الآلية مشاركة المنظمات غير الحكومية في مكافحة التصحر عن طريق برنامج التبادل والتدريب الخاص بالمجتمعات المحلية. وبين استعراض شامل لبرنامج التبادل والتدريب الخاص بالمجتمعات المحلية، أُجري في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أهمية تمكين المجتمع المدني في البلدان النامية كي تُسهم المنظمات غير الحكومية إسهاماً فعالاً ومستداماً في عملية اتفاقية مكافحة التصحر.

٥٦- وحظيت الآلية العالمية باهتمام واسع من جانب القطاع الخاص في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وتقوم الآلية العالمية، إقراراً منها بضرورة إقامة شراكات تسهل تعبئة موارد تمويل جديدة، بدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٥٧- ويُفضي التعاون الدولي بين الآلية العالمية وفعاليات عالمية أخرى بصورة متنامية إلى المزيد من المشاريع المشتركة الملموسة كعملية مبادرة بلدان وسط آسيا لإدارة الأراضي ومبادرة "تيرافريكا" التي تعد الآلية العالمية واحداً من شركائها.

#### دال- الاستنتاجات

٥٨- قدمت الآلية العالمية منتجات وخدمات متنوعة. واستطاعت تحسين ارتباطها بالشبكات وتعاونها على جميع المستويات. وبينما ساعد التمويل الأساسي على تغطية تكاليف الموظفين، لزم توفير تمويل إضافي لتغطية تكاليف عمليات الآلية العالمية على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وتبين أن الاستجابة دون تمييز لمطالب متنوعة وغير منظمة أحياناً أمر يتطلب من الأمانة الكثير من الموارد البشرية والقدرات الإدارية والتخطيطية والتسييرية.

#### **ثانياً - البيئة المتغيرة**

##### ألف- تطورات السياسات العامة على الصعيد الدولي

٥٩- يُولد توافق الآراء والاتفاقات على الصعيد العالمي، مثل الأهداف الإنمائية للألفية وتغير فهم توزيع الموارد المخصصة للتنمية كما ورد ذلك، فيما ورد، في توافق آراء مونتريري، تحديات يلزم مواجهتها بنهج واستراتيجيات جديدة من أجل دعم البلدان المتضررة. وتحتل اتفاقية مكافحة التصحر، والتي صممت بصفحتها صكاً قانونياً جامعاً

وشاملاً لعدة قطاعات، موقعاً مميّزاً للمساهمة في إنجاز الأهداف الإنمائية الوطنية، فضلاً عن الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدفان ١ و٧<sup>(٣)</sup>.

٦٠- وما انفكت الآلية العالمية تؤدي عملها في إطار السياق الدولي المتغير وتشدّد على ترابط الفقر والبيئة تمشياً مع روح الاتفاقية. غير أن التوصيات الرامية إلى "تحسين فعالية المساعدات من خلال تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية والأطر التنفيذية للبلدان، وجعل المساعدات تتناسب مع الأولويات القطرية، وإزالة الازدواجية" (إعلان باريس الصادر عن المحفل الرفيع المستوى المعني بفعالية المساعدات) لم تتحوّل بعد إلى نهج أكثر اتساقاً لتعبئة الموارد.

٦١- وطوّرت المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية فضلاً عن الوكالات المانحة الثنائية، سياسات وإجراءات جديدة في مجال تخصيص الموارد نتيجة التجارب المكتسبة في العمليات القطرية والتوجيه العالمي في مجال السياسة العامة. وعلى سبيل المثال، فإن الأساليب الجديدة التي تتبعها المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، والمبادرات المتخذة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من حالات إلغاء الديون العامة لدى الهيئات الدولية المقرضة مثل الصفقة الأخيرة للتخفيف من عبء الديون الصادرة عن مجموعة الثمانية لصالح ١٨ بلداً أفريقياً، تتيح فرصاً جديدة أمام اتفاقية مكافحة التصحر من أجل تعزيز تمويل استصلاح الأراضي وإدارتها على نحو مستدام.

٦٢- وإضافة إلى ذلك، فإن أدوات التمويل الطويلة الأجل للتعاون لأغراض التنمية، مثل صندوق التنمية الأوروبي لصالح البلدان النامية في أفريقيا وبلدان بحر الكاريبي والمحيط الهادئ والتعاون الثنائي التقني والاقتصادي للجماعة الأوروبية مع البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، ومع بلدان البحر الأبيض المتوسط ومع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (برنامج المساعدة التقنية لكومنولث الدول المستقلة)، هي صكوك راسخة يمكن أن تزيد من دعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر متى تم الربط والجمع بينها وبين صكوك ابتكارية مثل الأدوات "الجديدة" والثنائية التابعة للمؤسسة الإنمائية الدولية مثل تمويل سلة الأغذية والدعم المباشر للميزانية.

#### باء- آثار تخصيص الموارد على الصعيد القطري

٦٣- إن النداء الموجه للزعماء القطريين والتحديد القطري للأولويات الإنمائية، على الصعيد الوطني، عن طريق أمور عديدة من بينها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، يعكس التغيرات الراهنة التي تشهدها إجراءات تخصيص الموارد من جانب المنظمات الدولية والوكالات المانحة الثنائية. ونتيجة لذلك، يخضع تخصيص الموارد بصفة متزايدة إلى مفاوضات على الصعيد الوطني داخل الحكومة فضلاً عن مفاوضات بين الحكومة والمجتمع الدولي. وحيث إن الجهات المانحة تحدد أولوياتها بالتناسب مع أولويات البلدان المتلقية، فإن الأخذ بتدهور الأراضي بصفته إحدى الأولويات الإنمائية يكتسي أهمية قصوى. وتزايد بشدة أهمية تخصيص موارد الميزانية العامة المحلية من خلال نهج جديدة مثل تمويل سلة الأغذية والدعم العام المباشر للميزانية. وكنتيجة لذلك، سيتوقف مستوى تمويل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر بصفة متزايدة على مدى استعداد الحكومات السياسي لاعتبار إصلاح الأراضي وإدارة الأرض بصفة مستدامة أولوية وطنية.

(٣) ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع، و٧: كفالة الاستدامة البيئية.

٦٤ - وتدعو هذه التطورات إلى تغييرات في نهج الآلية العالمية لتعبئة الموارد وتتطلب تحسين الأدوات الرامية إلى رفع التحديات مستقبلاً. وثمة حاجة إلى دعم أكثر استجابة واستراتيجية بغية تمكين الشركاء القطريين المسؤولين عن تنفيذ الاتفاقية من الأدوات الملائمة للتنافس على تخصيص الموارد في "سوق التنمية" الناشئة هذه أو لكي تتناسب مع القطاعات الأخرى. وتشمل تلك الأدوات تفاعلات متزايدة مع القطاعات أو المجالات التي لم تكن عادة جزءاً من جدول أعمال الاتفاقية، وبالأخص تحديد بنود ملائمة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر لتدخلات تتصل بالتصحر.

#### جيم - الاستنتاجات

٦٥ - في سياق اتفاقية مكافحة التصحر، ينبغي زيادة التشديد على إيجاد بيئة سياسة عامة ملائمة، واعتماد إصلاحات تشريعية، وقضايا الحكم الجيد، وبناء المؤسسات لدعم البلدان المتضررة من خلال التوجيه في مجال السياسة العامة المتعلقة بتعبئة الموارد. وستدعم الآثار الاستراتيجية للآلية العالمية تعزيز العمليات القائمة مثل برنامج العمل الوطني، والشراكات الابتكارية والإسهام في استحداث نهج منظمة لتعميم مراعاة منظور الاتفاقية في جداول أعمال التنمية الوطنية. ولتغيير مناخ الاستثمارات والتمويل لأغراض التنمية على الصعيد الوطني آثار أيضاً في تعاون الآلية العالمية مع لجنة التيسير والمنظمات الأعضاء فيها.

### **ثالثاً - الاستراتيجية الموحدة والنهج المعزز للمستقبل**

#### ألف - مقدمة

٦٦ - تدعو التجارب السابقة المكتسبة في تنفيذ الاتفاقية وبيئة السياسات المتغيرة على الصعيدين الوطني والدولي إلى استراتيجية موحدة وإلى نهج محسن للآلية العالمية تستند استناداً راسخاً إلى ولايتها، وإلى القرارات التي اتخذها مؤتمر الأطراف والتوصيات التي تمخضت عنها مختلف عمليات التقييم السالفة الذكر. وتتناول الفروع التالية العناصر الأساسية لإعداد استراتيجية موحدة ونهج محسن للآلية العالمية مستقبلاً.

#### باء - تعزيز برنامج العمل الوطني

٦٧ - وضعت بلدان عديدة متضررة، في إطار إثبات التزامها بتنفيذ الاتفاقية، برامج عملها الوطنية. وفيما تمكنت أكثرية تلك البرامج من الوقوف بوجه عام على الجوانب التقنية للتصحر، فإن العديد منها لم يتمكن من ترجمة مبادئ الاتفاقية بصفة فعالة إلى برنامج عمل استراتيجي قابل للتمويل يهدف إلى التخفيف من حدة الأسباب الجذرية لتدهور الأراضي.

٦٨ - وبصفة عامة، وضعت برامج العمل الوطنية كخطط عمل قائمة بذاتها، مقارنة بإدماجها في أطر إنمائية وطنية جامعة، مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ولم تمول أيضاً أولويات برامج العمل الوطنية ذات الصلة نظراً إلى قلة تناولها في مناقشات الميزانيات الوطنية أو في المفاوضات مع الوكالات المانحة ومصارف التنمية.



٦٩- وإضافة إلى ذلك، توجد في حالات عديدة، اختلالات بين تحليل الأسباب الجذرية لتدهور الأراضي والحلول المقترحة - وعادة ما تُوثق هذه الأخيرة كقائمة مشاريع. ونادراً ما تدعو الحلول إلى اعتماد إصلاحات في أطر السياسات العامة، والأطر التشريعية والمؤسسية ووضع الحوافز رغم الأهمية التي تكتسبها في القرارات التي يتخذها مستغلو الأراضي. وكنتيجة لذلك، فإن برامج العمل الوطنية أقل فعالية في إتاحة التوجيه الاستراتيجي لتنفيذ الاتفاقية.

٧٠- واستناداً إلى تجربة الآلية العالمية، بات من الأوضح أن "عملية" إعداد برنامج العمل الوطني تتساوى في أهميتها مع ضمان تمويل وثيقة البرنامج ذاتها. وبدأ تمويل وتنفيذ برامج العمل الوطنية بنجاح في بلدان أدت فيها العمليات إلى زيادة التملك والتعهد بمعالجة أسباب التصحر الجذرية.

٧١- ويمكن لهذه العمليات أن تستغرق وقتاً طويلاً يمكن أن يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات لوضع استراتيجية تحدد التمويل الموضوعي والمتوقع من كلا المصدرين الوطني والخارجي. ويتطلب هذا النهج العملي المنحى الذي تتبعه الآلية العالمية نهجاً استراتيجياً موحدة للتمويل تستوفي احتياجات البلدان الطويلة المدى. غير أنه من المفروض ألاّ يحول هذا المنظور المتوسط المدى دون دعم الآلية العالمية للبلدان الساعية لتحسين برامج عملها الوطنية التي تلاقي صعوبة في التمويل والتنفيذ.

#### جيم- إعادة النظر في تعميم منظور الاتفاقية

٧٢- يُعتبر تعميم منظور الاتفاقية، على النحو المتعارف عليه في سياق اتفاقية مكافحة التصحر، عملية تمكّن البلدان المتضررة من مراعاة مبادئ الاتفاقية، وأهداف برامج العمل الوطنية والأنشطة ذات الأولوية التي لها صلة بالاتفاقية في جميع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المناسبة الهادفة إلى إدماج الإدارة المستدامة للأراضي في الأطر الإنمائية الجامعة. ويؤدي ذلك التعميم إلى زيادة الاعتراف بالدور الذي تؤديه إدارة الأراضي في التنمية ويمكن أن يزيد من الاستثمارات النابعة من الميزانية العامة المحلية فضلاً عن الإسهامات المالية الدولية المتاحة على الصعيد القطري. وتعميم منظور الاتفاقية يعني ضمناً إدخال تغييرات على الطريقة التي تُدار بها الأمور؛ مثل إصلاحات السياسات العامة والتغيرات في الترتيبات المؤسسية والتنسيقية، وأساليب التخطيط/الميزنة/تخصيص الموارد، وما في حكمها.

٧٣- وحتى يكون ذلك التعميم أكثر استجابة من الناحية الاستراتيجية والتنفيذية، تعتبره الآلية العالمية عبارة عامة لمختلف العمليات العملية المنحى والمستمرة:

- إدماج شواغل/مبادئ الاتفاقية في أطر السياسات العامة؛
- تعهد الأطراف الفاعلة وإقامة شراكات لتنفيذ الاتفاقية؛
- جمع المعارف ونشرها لتنفيذ الاتفاقية؛
- تعبئة الموارد المالية وتوزيعها لتنفيذ الاتفاقية.

٧٤- وهذه العمليات غير مستقلة عن بعضها البعض ولا يمكن أن توجّه بمعزل عن عمليات السياسات العامة الوطنية الأوسع نطاقاً. وبغية كفاءة أوجه التآزر وزيادة الاتساق الشامل، تحتاج العمليات بناء على ذلك إلى إدارة، كما هي بحاجة إلى أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من صنع القرار على الصعيد الوطني.

٧٥- والحكومة مسؤولة عن إدارة مختلف العمليات وصياغتها في قرارات وطنية. وتسهم الآلية العالمية في فعالية هذه الجهود وإدماجها في رسم السياسات عن طريق تيسير تعبئة الموارد. وتساعد الآلية العالمية على تحديد تلك الموارد، وجمعها وتنظيمها وتوجيهها، داعمة بذلك البلدان المتضررة في جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة منظور الاتفاقية.

٧٦- وتتوقف زيادة الموارد المالية على تعبئة طائفة من الموارد. وبالتالي لا تعني الآلية العالمية بلفظ "موارد" الأموال فقط بل كذلك:

- الموارد المؤسسية: أطر العمل الاستراتيجية، وأدوات وخطط السياسات العامة؛
- الموارد البشرية: الأطراف المؤثرة، والمنظمات والمؤسسات؛
- موارد المعارف والمعلومات؛
- الموارد المالية.

٧٧- وتراعي الآلية العالمية الموارد المحلية والخارجية على السواء. وتسلم الآلية العالمية بوجود الموارد على مختلف المستويات (لا على الصعيد الدولي والوطني فحسب)، وتتطور عبر الزمن، ويمكن أن تجتمع وتُنظّم لبلوغ أهداف الاتفاقية.

#### دال- دعم النهج المحلية لتمويل إدارة الأراضي على نحو مستدام في مناطق الأراضي القاحلة

٧٨- تدعو العمليات والأساليب المتطورة لتوزيع الموارد المالية أيضاً إلى نهج محسّن وموحد لتعبئة الموارد المحلية والدولية على الصعيد الوطني. وستطور الآلية العالمية، استناداً إلى تجربتها في مجال تعبئة الموارد لتنفيذ برامج العمل الوطنية، مفهوماً لاستراتيجيات التمويل الوطنية كأداة لدعم عمليات برامج العمل الوطنية وخدمتها. وستربط هذه الاستراتيجيات ارتباطاً وثيقاً بعمليات الاقتصاد الكلي والسياسات الأوسع نطاقاً. ويمكن لاستراتيجية تمويل وطنية أن تسهم في توسيع نطاق عمليات التخطيط لتتجاوز قطاعات محددة وتشمل ترتيبات تنسيق شاملة بين مختلف مصادر وأدوات وآليات التمويل. والهدف هو تحسين مناخ الاستثمار وتهيئة بيئة مستقرة، يمكن التنبؤ بها وتمكينها حتى تزيد في نهاية المطاف من حجم الاستثمارات في إدارة الأراضي على نحو مستدام.

٧٩- وستحدد الاستراتيجية الأدوار المتكاملة لمختلف مصادر التمويل - المحلية والأجنبية والعامة والخاصة. وتشمل مصادر التمويل الميزانيات الوطنية، واستثمارات المجتمعات المحلية، والتعاون الثنائي، والبنك الدولي، والجماعة الأوروبية ومرفق البيئة العالمية. ويكتسي فهم سياسات الجهات المانحة وأساليب الحصول على الأموال من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف أهمية حيوية. كما ستقيم الآثار على تمويل الاتفاقية الناجمة عن التطورات الأخيرة

التي شهدتها التعاون الدولي مثل التخفيف من حدة الديون، والدعم المباشر للميزانية والمخصصات القائمة على الأداء.

٨٠- وسيشمل المفهوم عناصر إرشادية مثل آثار إصلاح الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية في استصلاح الأراضي. كما ستستكشف الاستراتيجية كلاً من حوافز الاستثمار وحواجزه، عن طريق السياسات، والأطر التشريعية والمؤسسية، فضلاً عن الحالة المالية وظروف السوق. وترتبط القضايا الأساسية بعملية إدارة التمويل العام والميزانية. ولا يمكن فهم عمليات الميزانية إلا بالنظر في العمليات المرافقة للسياسات والتخطيط. وسيشمل ذلك النظر في الطرائق التي يؤثر بموجبها هيكل صنع القرار في إطار عملية الميزانية على توزيع الموارد العامة. كما سيُنظر في آليات وأدوات تمويل أخرى، بما في ذلك الشراكات المحتملة بين القطاعين العام والخاص ومصادر التمويل الابتكارية مثل دفع ثمن الخدمات البيئية.

٨١- وحيث إن موارد الآلية العالمية محدودة، سيُتعهد بتطوير المفهوم بالتعاون الوثيق مع أعضاء لجنة التيسير وغيرهم من الشركاء ذوي الصلة.

#### هاء- الدعم المنسق المقدم من أعضاء لجنة التيسير<sup>(٤)</sup> والمنظمات الثنائية

٨٢- من أجل تعزيز تحسين التوافق البرنامجي بين أعضاء لجنة التيسير، أنشأت اللجنة في عام ٢٠٠٤ برامج عمل مشتركة مع الآلية العالمية استناداً إلى توصيات تقييماتها الخارجية. غير أن تحليل لجنة التيسير يبيّن أن أداة برامج العمل المشتركة لم تثبت فعاليتها على نحو كافٍ. واستحدثت لجنة التيسير نهجاً جديداً من خلال إنشاء برنامج عمل مشترك عام يمكن من المرونة ويقلل من التخطيط الإداري ويرمي إلى الإسهام في منظور استراتيجي عالمي. وفيما يتعلق بالتعاون مع أمانة الاتفاقية، ظلت أداة برنامج العمل المشترك مع الآلية العالمية دون تغيير.

٨٣- وسيركز هذا التنسيق المحسّن على الاتساق بين برامج العمل الوطنية وبرمجة التنمية الوطنية بموجب ورقات استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من أطر السياسات الجامعة. ويُدعى أعضاء لجنة التيسير أيضاً إلى الانضمام إلى المداورات التي تتناول قضايا مواضيعية واستراتيجية من أجل دعم تنفيذ الاتفاقية بصفة أكثر فعالية وتنسيقاً على الصعيد الوطني والإقليمي.

٨٤- وحتى تفلح الآلية العالمية في القيام بعملها على نحو أكثر فعالية، فإنه من الأهمية بمكان أيضاً أن يؤدي التعاون مع أعضاء لجنة التيسير إلى فهم أفضل للإجراءات والأساليب والسياسات المتبعة في تلك المنظمات. وكمثل عن ذلك إطار العمل الاستراتيجي والنموذج التنفيذي الجديدان اللذان يجري تنفيذهما حالياً في إطار الصندوق

---

(٤) تتألف لجنة التيسير للآلية العالمية من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، بصفتها الهيئات الأعضاء الثلاث المؤسسة، فضلاً عن أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة مرفق البيئة العالمية، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، والمصارف الإقليمية، وبخاصة مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

الدولي للتنمية الزراعية. وثمة مثال آخر هو الأساليب والإجراءات المنقحة السالفة الذكر لدعم المؤسسة الإنمائية الدولية لأقل البلدان نمواً.

٨٥- وفيما يتعلق بلجنة العلم والتكنولوجيا، يمكن أن يُسهم التعاون داخل لجنة التيسير، وبخاصة مع الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، في تعزيز المستوى العلمي للاتفاقية عن طريق مزيد من الشراكات الاستراتيجية للبحوث المطبقة وما يقابلها من تعبئة للموارد. وسيسهم ذلك في تحسين الجانب العلمي للاتفاقية وتنفيذها.

٨٦- وتعاونت الآلية العالمية مع الوكالات الثنائية من خلال مختلف أشكال عمليات التنسيق وبناء الشراكات لدى الجهات المانحة في إطار تنفيذ الاتفاقية، وبخاصة على الصعيد الوطني. وستسعى الآلية العالمية لجعل هؤلاء الشركاء يُسهمون على نحو أكثر استراتيجية في المستقبل، من خلال مبادرات محددة تتصل بمجالات التركيز المواضيعية والاستراتيجية على الصعيد دون الإقليمي.

#### واو- شراكات المستقبل

٨٧- ستواصل الآلية العالمية القيام بدورها بصفقتها مؤسسة وساطة للشراكات على جميع المستويات. ولضمان أداء ولايتها، ستعتمد الآلية على الميزات المقارنة للشركاء. بما يشمل شركاء التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، والحكومات، ودوائر الأعمال والمجتمع المدني.

٨٨- وإلى جانب ما تقدم، يحتاج الاقتصاد العالمي المتزايد التغير إلى إقامة شراكات جديدة وفعالة تؤثر إلى حد كبير في تعبئة الموارد وتوزيعها. كما يتطلب تنوع الشركاء وطبيعة الشراكات الشاملة لعدة قطاعات قدرات ومهارات جديدة.

٨٩- وعلى ضوء ما تقدم، ستتكفل الآلية العالمية بأشكال جديدة من التعاون والتحالفات الاستراتيجية بغية الاستفادة من التغيرات التي يشهدها مجال تمويل التنمية. وسيشمل ذلك ما يلي:

- توسيع قاعدة الشراكة لتضم أطرافاً جديدة مثل وسائط الإعلام؛
- المبادرة إلى إقامة تعاون ابتكاري بين شراكات القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية؛
- استكشاف مصادر جديدة للتمويل مثلاً عن طريق التبرعات الخيرية والتجارة والتعليم ودفع ثمن الخدمات البيئية.

٩٠- ولتحقيق ذلك تعمل الآلية العالمية بصفقتها شريكاً كاملاً في مبادرة "تيرأفريكا"، وانضمت إلى الهيئة المانحة العالمية من أجل التنمية الريفية، وستنضم إلى شراكة لاستعادة جمال المناظر الطبيعية، وتعمل مع اللجنة الرفيعة المستوى التي شكلتها بلدان الشمال الأوروبي والمعنية بتمكين الفقراء قانوناً. وتستند جميع هذه الأعمال الجديدة إلى التعاون الطويل المدى مع أعضاء لجنة التيسير فضلاً عن مؤسسات أخرى منها، على سبيل الذكر لا الحصر،

منظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

#### زاي- الاستنتاجات

٩١- لقد حان الوقت لكي تبلور الآلية العالمية، استناداً إلى خبرتها المكتسبة، استراتيجيتها العامة واعتماد نهج محسنة إلى جانب الإبقاء على ولايتها وعلى توصيات مؤتمر الأطراف. وحفاظاً على الطابع المركزي لعملية برامج العمل الوطنية، ستواصل الآلية العالمية باتساق وثبات أثبات نهج موحدة تجاه تعبئة التمويل. وسيجري التطرق إلى مختلف جوانب تعميم منظور الاتفاقية على نحو منظم. وسينظر إلى تعبئة الموارد المالية دوماً بصفة شاملة على الصعيد الوطني، وبخاصة مع مراعاة الظروف الممكنة التي تولدها الموارد الإحرائية والبشرية والمعرفية الأخرى. وسيتم السعي إلى تعزيز إقامة الشبكات والتعاون مع أعضاء لجنة التيسير والمنظمات الثنائية. وبالتعاون مع الأطراف في الاتفاقية وشركائها، وبخاصة مع المنظمات الأعضاء في لجنة التيسير، ستزيد الآلية العالمية التوسع في الاستراتيجية الموحدة المزمع إدراجها في خطة الأعمال الجديدة للآلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بعد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف المزمع عقدها بنairobi، كينيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

### **رابعاً- تعزيز تركيز عمليات الآلية العالمية**

#### ألف- مقدمة

٩٢- ستؤثر الاستراتيجية الموحدة المتوخاة وسيؤثر توحي نهج محسن للآلية العالمية في عملياتها. وفي هذا الصدد، تحتاج الآلية إلى تكيف أنماط تعاونها وأدواتها مع احتياجات البلدان النامية وفقاً لسياسات وأساليب مؤسسات التمويل. وستركز الآلية العالمية دعمها على تعميم منظور اتفاقية مكافحة التصحر في البرامج الإنمائية الوطنية بصفتها أحد الأنشطة الأساسية لتنفيذ برامج العمل الوطنية. وستوضح الآلية العالمية، استناداً إلى ولايتها المحددة، دورها، وبخاصة في مجال التعاون الوثيق مع أمانة الاتفاقية وغيرها من المنظمات الأعضاء في لجنة التيسير لتحديد دعمها للبلدان النامية مستقبلاً. وإضافة إلى ذلك، ستخصص الآلية العالمية موارد بشرية ومالية بغية التركيز على أنشطة أكثر استهدافاً فضلاً عن تحسين الأداء والخدمات الاستشارية. ويلزم أن تعزز الآلية العالمية أنشطتها في مجال التحليل واستخلاص العبر والمساعدة على مزيد تطوير استراتيجيات ونهج مثل برامج العمل الوطنية، فضلاً عن النهج الشراكة مثل شراكات البرامج القطرية على كل من الصعيدين الإقليمي والدولي. وفرص التفاعل في هذا الصدد هي بالخصوص العمليات الإقليمية مثل مبادرة بلدان آسيا الوسطى المعنية بإدارة الأراضي و"تيرافريكا". ومن خلال هذا العمل التحليلي، سيكون للتدخلات المحدودة للآلية العالمية أثر أوسع نطاقاً وستساعد على تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

#### باء- الخصائص التنفيذية الأساسية

##### ١- دعم البلدان الشريكة والتعاون على الصعيد الإقليمي

٩٣- ستدعم الآلية العالمية، لغرض تخطيط أعمالها الأساسية، ثلاث فئات من التدخلات وفقاً لولايتها.

(أ) ستتولى الآلية العالمية، في عدد محدود من البلدان المعنية، تنفيذ عملياتها على نحو يمكن من القيام بتدخلات طويلة المدى (٣-٥ أعوام). وستركز أساساً على تعميم منظور الاتفاقية وإقامة الشراكات، ومعالجة قضايا الحكم الجيد، وتطوير المؤسسات، ووضع سياسات بيئية شاملة واستراتيجيات تمويل وطنية بغية تحسين تعبئة الموارد على الصعيد القطري.

(ب) ستواصل التدخلات الأصغر نطاقاً والمحددة الأهداف على الصعيدين القطري والإقليمي دعم طائفة من المبادرات، حسب الطلب. وينبغي لأسس التدخلات الأصغر نطاقاً أن `١` تعمم منظور الاتفاقية، و`٢` تبني الشراكات، و`٣` تولد بيئة تمكينية لتعبئة الموارد.

وفي هذا الصدد، ستراعي الآلية العالمية توصيات الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في جملة أمور منها تعبئة الموارد المالية لصالح البلدان المتضررة في أفريقيا التي لم تضع بعد برامج عملها الوطنية.

(ج) ستدعم الآلية العالمية، على الصعيدين الإقليمي والدولي عمليات السياسات والشراكات التنفيذية، مثل "تيرافريكا" ومبادرة بلدان وسط آسيا المعنية بإدارة الأراضي وما في حكمهما واستحداث فهم مشترك لأدوات السياسات العامة والأدوات الاستراتيجية ذات الصلة، والنهج التنفيذية وأسس المقارنة للتنفيذ الناجح للاتفاقية. وفي هذا الصدد، ستزيد الآلية العالمية من إسهامها عن طريق المعلومات المستخلصة والتحليل، وذلك في جملة أمور عن طريق تنظيم مشاورات بين الخبراء تتناول مسائل محددة ناجمة عن عمليات تعميم منظور الاتفاقية. كما سيسهم أيضاً ذلك التركيز التحليلي للآلية العالمية في إعداد التوجيه في مجال السياسة العامة لمؤتمر الأطراف.

## ٢- مجالات التركيز الاستراتيجية والمواضيعية

٩٤- ساهمت الآلية العالمية سابقاً بتر قليل في القضايا المواضيعية والاستراتيجية ذات الأهمية بالنسبة إلى تنفيذ الاتفاقية. ومن جهة أخرى، حددت الآلية العالمية طائفة من القضايا المواضيعية والاستراتيجية الحيوية لإنجاز عملها مستقبلاً. بموجب الاستراتيجية الموحدة والنهج المحسن. وأدى دعم الآلية العالمية لطائفة واسعة من الأنشطة إلى معارف وتجارب واسعة تحتاج إلى إدماج في عمليات وضع برامج العمل الوطنية والتنمية الاستراتيجية على جميع الصعد. وستعزز الآلية العالمية مجالات تركيزها المواضيعية والاستراتيجية، بغية دعم أعمالها الأساسية وزيادة تحسين خدماتها للأقطار الشريكة. وستتولى الإشراف على مختلف مجالات تركيز مدراء البرامج ومساعدوهم فضلاً عن موظفين إضافيين في إطار العمليات الأساسية السالفة الذكر. لكن ينبغي التشديد على أن الآلية العالمية ستحافظ على نطاق عملها بصفقتها هيئة تيسير أي أنها لن تستحدث خبرات متطورة داخلها، بل ستتيح المعارف والمعلومات والخدمات الاستشارية من مصادر خارجية. وستدعم مجالات التركيز بصفة خاصة الآلية العالمية في تدخلاتها طويلة المدى على النحو المشار إليه أعلاه.

(أ) مجالات التركيز الاستراتيجية

إدارة المعلومات والاتصال والمعارف

وفقاً للهدف ٣ من خطة الأعمال للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، طورت الآلية العالمية استراتيجية لإدارة الاتصالات والمعارف. وستسهم هذه الاستراتيجية في إذكاء الوعي بقضايا تدهور الأراضي وفرص القيام بذلك وتيسير التفاعل والحوار بين الأطراف المؤثرة، والتكفل بطائفة واسعة من المؤسسات الداعمة في القطاعين العام والخاص، وتشجيع التوافق في الآراء وإقامة الشراكات. وستستخدم طائفة واسعة من الأدوات مثل: الأدوات التي تعتمد على شبكة الإنترنت، والتحليل المواضيعية والاستراتيجية، واستشارات الخبراء على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإصدار المنشورات.

وستقيم الآلية العالمية، عند تنفيذ الاستراتيجية، تعاوناً مع الشركاء، وبخاصة مع أمانة الاتفاقية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي.

مشاركة القطاع الخاص

ستعزز الآلية العالمية فرص استكشاف التعاون مع الشركات الخاصة في البلدان النامية والمتقدمة النمو، فضلاً عن المؤسسات، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وستعزز الآلية العالمية فرص استكشاف تمويل إضافية لدى الشركات الخاصة، والمؤسسات، ومبادلة الكربون. وسيطوّر نهج منتظم لاجتذاب الاستثمارات الهامة المحلية والدولية في القطاعين العام والخاص لدعم البلدان المتضررة.

مشاركة المنظمات غير الحكومية

ستعزز الآلية العالمية، استناداً إلى تجربتها السابقة، جهودها لدعم المجتمع المدني من خلال التعاون مع المنظمات غير الحكومية على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق الشراكات الابتكارية مثل الشراكة واستعادة جمال المناظر الطبيعية. وستسعى الآلية العالمية لتعبئة موارد المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وبخاصة توعية المجتمعات المحلية في المناطق القاحلة، وتعزيز قدرتها على تعبئة المعارف المحلية ومهاراتها التفاوضية. ولتحقيق ذلك، ستسعى الآلية العالمية لاستحداث شراكات مع الشبكات الدولية للمنظمات غير الحكومية.

التعاون بين بلدان الجنوب

ستسهم الآلية العالمية، في إطار ولايتها، في هذه الدينامية بالقيام بدور حافز للنهوض بأشكال جديدة من التعاون والشراكات بين بلدان الجنوب بغية تعزيز أشكال التضامن الإقليمي والاستجابة بطريقة أكثر نشاطاً للاحتياجات القصوى لأقل البلدان نمواً. كما ستسعى الآلية لتعزيز أوجه التكامل والتآزر من خلال جهودها المبذولة في مجال إدارة المعارف.

(ب) مجالات التركيز المواضيعية

الاقتصاد، وأدوات الإصلاح الضريبي والتمويل

يتمثل الهدف النهائي في إسهام الآلية العالمية في هذا الموضوع في تحسين مركز الاتفاقية في سوق التنمية وتحديد البنود المحتملة في توزيع الموارد الوطنية. وستيسر الآلية بصفة خاصة تدفق المعلومات والمعارف وتوفير الخدمات المتعلقة بما يلي: ١` تقييم الأثر المحتمل للإصلاحات الاقتصادية الكلية والسياسات الضريبية في إصلاح الأراضي، ٢` تحليل العناصر لتمكين السياسات والبيئة التشريعية للاستثمارات من جميع المصادر، ٣` فهم السياسات والأساليب التي تتبعها دوائر الجهات المانحة الدولية، ٤` الإسهام في استحداث استراتيجيات وطنية للتمويل.

الوصول إلى الأسواق والتجارة

يحمل الوصول إلى الأسواق والتجارة على الصعيدين المحلي والوطني في طياته إمكانية زيادة تدفق التمويل لتنفيذ الاتفاقية. وسيكون دور الآلية العالمية مزدوجاً: تسليط الضوء على الصلات القائمة بين تنفيذ الاتفاقية، والوصول إلى الأسواق والتجارة في إطار السياسات الوطنية وتعزيز التركيز على تعبئة الموارد وتوجيه الاستثمارات نحو النمو والتنمية على المستوى الصغير في المناطق القاحلة. والهدف هو تعزيز قدرة منتجات وخدمات الأراضي القاحلة على المنافسة والتأثير في السياسات التجارية وعمليات اتخاذ القرار ذات الصلة.

خدمات النظم الإيكولوجية والحراجة

بادرت الآلية العالمية إلى الاضطلاع بأنشطة تتعلق بكيفية النظر في التعويض عن خدمات النظم الإيكولوجية كأداة لتعبئة الموارد. وهذه الخدمات أداة فريدة لعمل طائفة من الأطراف المؤثرة: المجتمعات المحلية ومنظمتها، والحكومات المحلية، وقطاع الشركات الخاصة، والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف، والحكومات المركزية، والمنظمات غير الحكومية ذات الموقع المتميز وذات الخبرة العالية. وفي هذا الصدد، يؤدي قطاع الحراجة دوراً هاماً. ويجري في هذا الصدد تطوير نهج محسّن للآلية العالمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، وأمانة البلدان قليلة الغطاء الحراجي، وأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فضلاً عن الشراكة في مجال الغابات وغيرها من الشركاء.

التعليم العام

ستعزز الآلية العالمية تطوير مناهج لصالح المدارس الابتدائية تتناول إدارة الأراضي المستدامة وتعزيز برامج تعليم الكبار من خلال قضايا إدارة الأراضي المستدامة. وتتناسب البرامج السابقة، أسوة بما يجري في تنزانيا، مع نهج التنمية المستدامة الشامل وثبّر عمليات التوزيع الموضوعي للموارد بكونها استثمارات في المستقبل.



## جيم - الرصد والتقييم

### ١ - سياسة الجودة لدى الآلية العالمية

٩٥ - تتضمن سياسة الجودة لدى الآلية العالمية التزامها بإرضاء الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر ونية تلك السياسات في تحقيق تقدم مطرد نحو بلوغ الامتياز. وستقيّم الآلية وستدير نتائجها وأدائها على نحو أشمل وأكثر انتظاماً مراعية هدفين للجودة:

- تحسين إسهام الآلية العالمية في تنفيذ الاتفاقية في البلدان المتضررة؛
- تحديد أكثر المسارات والنماذج والأدوات فعالية لتدخل الآلية العالمية بصفتها مؤسسة تتفاعل مع طائفة من الأطراف الفاعلة.

٩٦ - وستمكن أسس المقارنة من خلال المعايير والمؤشرات من القيام بتحليل منسق ومتسق وعام للأداء. كما ستساعد على تحديد أكثر التدخلات فعالية لتحقيق الأهداف ونقل الممارسات الجيدة في حالات مختلفة، داخل الآلية وخارجها. وستمكن مقارنة نوعية الأداء والتدخلات من إتاحة إسهامات في عملية اتخاذ القرار. وستطور سياسة الجودة داخل الآلية بالتعاون الوثيق مع المنظمات الأعضاء في لجنة التيسير، من أجل توضيح الأدوار والولايات وآليات التعاون، من بين أمور أخرى.

### ٢ - تعقب الإنجازات على الصعيد القطري

٩٧ - ستحدد الآلية العالمية مؤشرات بسيطة وسهلة الاستعمال للوقوف على التقدم المحرز في سلسلة العمليات والقرارات، بغية تحديد نقاط الضعف وتصحيحها، وتعلم المفيد من غيره، وإبراز الإنجازات واستخلاص العبر. وسيشارك في تقييم الإنجازات بالضرورة البلد الشريك المعني. واستناداً إلى المعلومات المتعلقة بالنتائج، ستحدد الآلية العالمية الإجراءات وستدير عملياتها ومواردها على نحو يحسّن أدائها وإنجازاتها على الصعيد القطري.

٩٨ - وستحدد نتائج وآثار المؤشرات استناداً إلى الأهداف الإنمائية للألفية وجدول الأعمال الجديد للتنمية الدولية. ولا تتصل النتائج بالضرورة بالآلية العالمية وقد لا يكون من السهل قياس مساءلة الآلية عن تحقيق تلك النتائج أو التأثير فيها. غير أنه من الأهمية التمكن، بشكل مقنع، من إثبات مساهمة الآلية في تلك الإنجازات على نحو يتناسب مع الأولويات القطرية ويتواءم مع جهود الجهات المانحة الأخرى.

### ٣ - تحسين الأداء المؤسسي الشامل للآلية العالمية

٩٩ - ستعمل الآلية العالمية بصفتها مؤسسة قائمة على النتائج. وسيساعد استخدام الآلية العالمية الجماعي للمؤشرات في مختلف المناطق وللأنشطة المواضيعية على تطوير رؤية مشتركة وإرساء المساءلة. كما سيتمكن من إقامة الحوار والشراكة وأوجه التآزر بين موظفي الآلية العاملين في مختلف المناطق وأنشطتها المواضيعية. وستساعد مؤشرات قياس نوعية تدخلات الآلية على تقييم رضا المستفيد وإيصال قيمة عمليات الآلية إلى مؤتمر الأطراف أو عامة الناس. وبصفة عامة، فإن الاستخدام العام لمؤشرات الأداء سيساعد على التخطيط الاستراتيجي للآلية.

وإضافة إلى ذلك، ستقيّم الآلية فعاليتها بصفقتها شريكاً في دورها كمؤسسة وساطة تنحى بشدة إلى كفاءة المؤسسات الأخرى ومعارفها.

#### ٤ - نظام الرصد والتقييم

١٠٠ - من البديهي أن نهج إدارة الجودة الذي يتعقب العمليات الأساسية بصفة منتظمة على مر الزمن وفي مختلف المناطق سيؤدي إلى الرصد والتقييم بصفتهما جزءاً لا يتجزأ من الإدارة. وسيضمن نظام الرصد والتقييم عمليات داخلية وخارجية مختلطة ويكفل الرقابة الإدارية الموحدة والمساءلة.

١٠١ - وستقلص الآلية العالمية، من خلال نظام الرصد والتقييم، التخطيط المفصل بغية تمكين المؤسسة من رد فعل مرن على متطلبات التغيير دون فقدان المساءلة والشفافية.

١٠٢ - وسيرتبط نظام الرصد والتقييم للآلية العالمية بأنشطة لجنة العلم والتكنولوجيا في مجالات البحث والرصد والتقييم والمؤشرات المتعلقة بالأعمال الرئيسية والأنشطة الاستراتيجية والمواضيعية التي تتعهد بها الآلية العالمية.

#### دال - الاستنتاجات

١٠٣ - ستعزز الآلية العالمية دورها بصفقتها جهة مقدّمة لخدمات المعلومات والمعارف والكفاءات. كما تعني إدارة العمليات الوطنية، مثل برامج العمل الوطنية وإقامة أدوات مثل استراتيجيات التمويل الوطنية تتكفل بما قيادات البلد، دعم تنمية القدرات القطرية بغية إنشاء إطار من العاملين لتعميم منظور الاتفاقية. وستدعو الآلية العالمية أيضاً إلى الاستعانة بخبرات عدد معين من المستشارين الذين سيسهمون مستقبلاً في تدخلات الآلية كجزء من الاستعانة بمجموعة مصادر خارجية للموارد البشرية.

- - - - -